

شراكة إستراتيجية بين مصر وروسيا مسكونة بهواجس إقليمية

القاهرة تتحفظ على التناغم الكبير في العلاقات بين موسكو وأنقرة



تفاؤل حذر

وفسرت التهديدات الأميركية الخاصة باحتمال فرض عقوبات على مصر حال توسعها في مجال التعاون العسكري مع روسيا، بأنها تنطلق من مصالح شركات السلاح العالمية والتنافس المتصاعد بينها دون أن تكون لها تأثيرات مباشرة على الشراكة.

وتميل القاهرة إلى توسيع قاعدة الشراكة العسكرية مع كل من روسيا والصين وألمانيا وفرنسا، وعدم اقتصرها على دولة بعينها كي تتجنب وضع أوراقها في سلة واحدة، أو تتعرض لفرض شروط مجحفة في تعاونها العسكري.

وإذا ظلت العلاقات بين البلدين مسكونة بهواجس إقليمية متبادلة، سوف تتقد اتفاقية الشراكة الإستراتيجية جانباً مهماً من زخمها السابق، وتتحوّل إلى ورقة معنوية لجا إليها كل طرف عندما يحتاج لها، ولذلك فقطلة البدء تاتي من التفاهم حول المساحات المتفق عليها والمختلف حولها، منعا لأي مطبات لاحقة.

التخلي عن الثوابت الرئيسية، لكنه يأتي من رحمة الخوف من الدعايات الغامضة التي تفضي إليها معالم الفوضى المختلفة. وأوضح استاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة، عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية نورهان الشيخ، أن دخول الشراكة بين البلدين حيز التنفيذ يقلل من الشكوك المستترة، ويعني أن هناك تعاوناً في مجالات علمية واقتصادية وعسكرية، لا سيما أن مصر تتول على تقوية قدراتها العسكرية من خلال منظومات الأسلحة الروسية.

وأشارت لـ"العرب"، إلى أن نمرة تحديات فعلية تواجه هذه الشراكة، تتمثل في مخاوف بعض الدوائر من أن يكون ذلك من العناصر المؤثرة سلباً على العلاقة مع الولايات المتحدة، وهو أمر في غير محله، لأن الحرب الباردة انتهت ولم يعد هناك معسكر شرقي وآخر غربي، كما أن واشنطن نفسها لديها علاقات متطورة مع موسكو.

قد تكون هذه الزاوية، من بين زوايا عديدة، جعلت روسيا تتمسك بالتسويق مع تركيا في كل من سوريا وليبيا، وتستفيد من مناوشاتها مع دول أوروبية، وفي شرق المتوسط الذي يمثل أهمية مركزية في التوجهات المصرية.

وإذا كانت القاهرة تتحفظ على التناغم الكبير في العلاقات بين موسكو وأنقرة، فإن روسيا تتحفظ على التردد في بعض مقاربات مصر معها، وترجع إلى حرصها على عدم التفريط في العلاقات المتينة مع واشنطن، وربما توظف التعاون مع موسكو لجلب مكاسب كبيرة من واشنطن التي تعيد صياغة رؤيتها في المنطقة.

ولفتت المصادر ذاتها إلى أن طبيعة التوجهات العالمية، والمصرية خصوصاً، تميل إلى تنوع العلاقات وعدم الرهان على جهة معينة، ويفرض تعدد الصراعات وتنشعب القضايا والسوية التي أصبحت عليها، على كثير من القوى الجوى إلى القبض على أوراق عدة، وهذا لا يعني

مشاورات بين وزير الخارجية بالتناوب أو روسيا، ولم تمنع استمرار التعاون في قضايا مكافحة الإرهاب، لكنها أيضاً حوت محددات آثار ريبية القاهرة في شأن العلاقة القوية بين روسيا وتركيا، ووصلت إلى ليبيا التي تعد فناء خلفياً حيوياً للأمن القومي المصري.

وشددت الاتفاقية على إيلاء اهتمام متزايد بمشاريع البنية التحتية، وتطوير الطرفين التعاون في المجالين العسكري، والعسكري التقني. كل هذه الملامح الإيجابية لم تفض إلى الوصول إلى الثقة الكاملة، حيث تبين أن كل طرف يريد ما هو أكثر من الثاني.

وقالت مصادر مصرية لـ"العرب"، إن أجواء التفاؤل التي سادت العاصمة لم تخل من تحديات تتعلق بطموحات كل جانب على الآخر، وتنشعب العلاقات مع قوى تبدو على يسار أو يمين كليهما، ناهيك عن بوادر خلاف مستتر قد ينشأ من وراء سعي مصر لتكون مركزاً إقليمياً في مجال الغاز، والمعروف أن روسيا أكبر منتجيها.

اتفاقية الشراكة الشاملة بين مصر وروسيا لمصر دخلت حيز التنفيذ، لكن الحماس لها بدا فاتراً في ظل تعارض الأجندات السياسية، فروسيا ترى أن مصر أقرب إلى الولايات المتحدة. لكن المصريين يعتقدون أن الأنفع هو بناء علاقات متوازنة ومتنوعة مع دول متعددة بدل الارتهاق إلى تحالف تقليدي مع هذه الدولة أو تلك. كما أن لديهم مؤاخذات واضحة على موسكو بسبب تقاربها مع أنقرة في ملفات مختلفة، وهو ما يتعارض مع حسابات القاهرة.

القاهرة - تحاول العلاقات بين مصر وروسيا تجنب الكثير من المطبات التي يمكن أن تؤدي إلى تباين في التقديرات السياسية والعسكرية، والتركيز على المصالح المشتركة لتوسيع أطر التعاون إلى حين يتسنى تبديد الهواجس الإقليمية التي تنتاب كل طرف، بما يمكنه من اعتبار الآخر شريكاً إستراتيجياً حقيقياً.

ودخلت اتفاقية الشراكة الشاملة والتعاون الإستراتيجي الموقعة بين مصر وروسيا حيز التنفيذ في العاشر من يناير الجاري، وهي خطوة من المفترض أن تمثل حدثاً مهماً في طريق تطوير علاقات الصداقة التقليدية، وتوجب تخطي أي منغصات.

القاهرة تميل إلى توسيع قاعدة الشراكة العسكرية وعدم اقتصرها على دولة بعينها كي تتجنب وضع أوراقها في سلة واحدة

ولم تحل الممانعة المصرية في ذلك دون تبادل المناورات العسكرية في مصر أو روسيا، ولم تمنع استمرار التعاون في قضايا مكافحة الإرهاب، لكنها أيضاً حوت محددات آثار ريبية القاهرة في شأن العلاقة القوية بين روسيا وتركيا، ووصلت إلى ليبيا التي تعد فناء خلفياً حيوياً للأمن القومي المصري.

وشددت وثيقة الشراكة على تعزيز التعاون في المجالات السياسية والتجارية الاقتصادية والثقافية وغيرها، وتعميق التنسيق بين البلدين على مستويات مختلفة، ما يعني أنها تغطي تقريباً جميع المجالات.

ويوحى الشكل الظاهر للعلاقات بين القاهرة وموسكو أنها قطعت شوطاً جيداً في عدد من الملفات، لكنها في نظر بعض المراقبين لا تعبر عن رهانات كل دولة حيال الأخرى، فدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ لم يصطحب معه حتى الآن ما يعزز الثقة المطلقة، أو على الأقل يكشف التطلعات التي تريدها القاهرة من موسكو، والعكس.

المأزق الفرنسي في ليبيا

لم يكن ينقص فرنسا، التي كانت أول المتحمسين لإسقاط النظام السابق، مدفوعة بطموحات اقتصادية كان القذافي يعيق تحقيقها، سوى دخول روسيا على الخط وهو ما يهدد بخسارتها ما تبقى لها من نفوذ شرق وجنوب البلاد، وهو ما يبدو أنه دفعها إلى تحسين علاقتها مع حكومة الوفاق، أملاً في تحقيق بعض المصالح في المنطقة الغربية لعل أهمها على الإطلاق إحياء صفقة التقيب عن الغاز في حوض نالوت التي تم توقيعها وإلغاؤها أيضاً في عهد القذافي والرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي.

وتشير تقارير إلى انتشار عدد من مرتزقة فاغنر في قاعدة براك الشاطئ جنوب البلاد، بالإضافة إلى سيطرتها على قاعدة الجفرة، في حين تتضارب الأنباء بشأن تواجد روسي في سرت. لسرت أهمية استراتيجية بالنسبة للفرنسيين الذين يطمحون للسيطرة على مينائها، بهدف إنشاء خط تجاري يربط بين أفريقيا وأوروبا. تواترت هذه الأنباء كثيراً عقب الإطاحة بنظام القذافي وسط حديث عن وجود خطة فرنسية لجعل سرت إقليمياً مستقلاً تحت اسم إقليم سرت الكبرى.

لكن ذلك المخطط قوبل على ما يبدو برفض السلطة في طرابلس، التي كان يهيم عليها الإسلاميون حينذاك والذين يدينون بالولاء لدول منافسة لفرنسا كالولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا.

مقترحات آلية التصويت لاختيار أعضاء السلطة الجديدة. ورغم الأنباء التي انتشرت السبت، بشأن نجاح ويليامز في إقناع اللجنة الاستشارية لملتقى الحوار بشأن التوصل إلى اتفاق على اختيار سلطة تنفيذية جديدة، فإن إمكانية عرقلة تنفيذ التفاهاتات تبقى واردة لصالح الإبقاء على السراج، وهو ما يهدد بخسارة فرنسا رهاناً مهماً لاستعادة البعض من نفوذها المهدهد بالضياع في ظل استمرار وجود تركيا وروسيا.

تحدثت وسائل إعلام الشهر الماضي عن وساطة إيطالية بين السراج وحفتر، حيث قالت صحيفة "لاريوبليك" الإيطالية، إن رئيس الحكومة الإيطالي جوزيبي كونتي وزير خارجيته لويجي دي مايو أبلغا حفتر خلال زيارتهما بنغازي، بمقترح السراج الذي ينص على بقاءه مقابل تعيين رئيس حكومة من المنطقة الشرقية.

نفت حكومة الوفاق ما نشرته الصحيفة الإيطالية، لكن تزايد التنافس بين السراج وباشاغا يزيد من حدة الشكوك بشأن صحة الخبر، وفي الأثناء تجري المبعوثة الأممية بالإنابة ستيفاني ويليامز في جنيف، محاولة ثانية لتشكيل سلطة تنفيذية جديدة بعد فشل محادثات تونس، وهو الفشل الذي يحمل بصمات تركيا خاصة بعد تعليق أعضاء من ملتقى الحوار مقربين منها مشاركتهم في المحادثات، وهو الأمر الذي حال دون الوصول إلى نصاب للتصويت على

أنقرة بقوة، خاصة بعد الزيارات التي أجراها باشاغا إلى فرنسا ومصر. كانت فرنسا قبل شهر من بين الأطراف الدولية التي تدفع نحو وصول مقترح عقيلة - باشاغا، لكن الآن تبدو المهمة قد ازدادت تعقيداً بعد التصريحات التركية المتتالية، التي أكدت إرسال عقيلة لمبعوثه عبدالسلام البديري إلى أنقرة واستقباله في مدينة العقبة مسؤولاً تركيا.

يعني ذلك، إذا صدقت التصريحات التركية، أن عقيلة يكون قد قدم ضمانات لتركيا بعدم التعرض لمصالحها في ليبيا، والأهم من ذلك طماننتها بعدم

عقيلة صالح هو أحد المرشحين لرئاسة المجلس الرئاسي الجديد مقابل تولى وزير الداخلية فتحي باشاغا رئاسة الحكومة، لكن هذه الصيغة تعارضها

الثاني فيتمثل في دخول روسيا على الخط. شاركت فرنسا مع مصر والسفارة الأميركية في ليبيا، بالإضافة إلى البعثة الأممية خلال الأشهر الماضية، في الدفع بعقيلة صالح إلى الواجهة وتهميش خليفة حفتر الذي فرضت عليه نوعاً من المقاطعة، حيث تقلصت الزيارات الخارجية إلى مدينة الرحمة القريبة من بنغازي.

عقيلة صالح هو أحد المرشحين لرئاسة المجلس الرئاسي الجديد مقابل تولى وزير الداخلية فتحي باشاغا رئاسة الحكومة، لكن هذه الصيغة تعارضها



النفوذ الفرنسي في ليبيا مهدد بالضياع



منى المحرقوي
صحافية تونسية

بدد وقف إطلاق النار شيئاً من التوتر الفرنسي بشأن ليبيا. استمرار الحرب كان سيصعب في كل الحالات في غير مصلحة باريس بعد دخول روسيا وتركيا على خط المعركة، لكن من غير المعروف ما إذا كانت جهود التسوية ستنتج في إرساء استقرار في ظل استمرار التحشيد العسكري.

تأمل باريس الآن في وصول سلطة جديدة صديقة لها قد تساعد في تحقيق جزء من طموحاتها الاقتصادية في البلاد، والتي عجزت عن تحقيقها خلال عقد أعقب الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمر القذافي.

أبدى المسؤولون الفرنسيون ترحيباً بوقف إطلاق النار، رافقه رهان على رئيس البرلمان عقيلة صالح مقابل إرسال رسائل تتخلص من دعمها لقائد الجيش المشير خليفة حفتر، وهو التمسك الذي يعود لسببين: السبب الأول فشل حفتر في الخيار العسكري الذي دعمته فرنسا في البداية، وهو ما عكسه التصدي الفرنسي لإصدار بيان أوروبي يدين هجوم الجيش على طرابلس، بالإضافة إلى عبث ميليشيات حكومة الوفاق على صواريخ "جافلين" التي تعود إلى فرنسا، أما السبب